المرصد
مين على الأحداث
نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية
العدد: 146
30 صفحة
الخميس 31 ديسمبر 2020

تعديل صرف الدينار

تحدٍّ جديد يلقي بظلاله على الاقتصاد الليبي

توحيد صرف الدينار..
خطوة نحو الإصلاح أم
تعميق لمعاناة المواطن

منير عصر..
نستهجن
المساس بالدينار
أو إضعاف قوته

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الأفتتاحية

الإقتصاد الليبي

محاولات إصلاح متعثرة

مجلة «المرصد»

عاش الاقتصاد الليبي سنوات عجاف دار خلالها في متاهات التعقيد ات السياسية والخلافات والصراعات التي تكرست في البلاد عقب إند لاع الأزمة فيها في العام 2011،حيث تسببت الانقسامات السياسية والخلافات حول شرعية إدارة مؤسسات الاقتصاد، ولاسيما المصرف المركزي،فى تردى الوضع المالي للبلاد ومعاناة المواطنين.

إلى ذلك،وفي تطور جديد ،أعلن المصرف المركزي الليبي، الأربعاء 16 ديسمبر 2020، توحيد سعر صرف الدينار مقابل الدولار كخطوة أولى في الإصلاحات الاقتصادية. واعتبرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا قرار توحيد سعر صرف الدينار الليبي في البنوك خطوة مهمة ومطلوبة نحو التخفيف من معاناة الشعب الليبي وعلامة جيدة على أن هذه المؤسسة السيادية والحيوية متجهة نحو الاتحاد.

وأشادت البعثة بقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، توحيد سعر صرف الدينار الليبي.وشددت على أن الوقت الآن مناسب لجميع الليبيين،لا سيما السياسيين الفاعلين في البلاد،لإبداء شجاعة وتصميم وقيادة مماثلة ووضع مصالحهم الشخصية جانباً وأن يتجاوزوا خلافاتهم من أجل الشعب الليبي بهدف استعادة سيادة البلاد والشرعية الديمقراطية لمؤسساتها.

وأعلن المصرف المركزي في طرابلس عن تعديل سعر صرف الدينار مقابل الدولار بقيمة 4,48 مقابل الدولار الواحد . والسعر السابق كان يبلغ 1,4 دينار مقابل الدولار الواحد .وأضاف المصرف المركزي أن «هذا التعديل سيدخل حيز التنفيذ في الثالث من يناير 2021، وسيكون متاحاً لجميع الأغراض الحكومية والتجارية والشخصية».

وفي السنتين الأخيرتين كان في ليبيا سعرا صرف رسميان: الأول 1,40 دينار في مقابل الدولار الواحد، مخصص حصراً للأغراض الحكومية، والثاني حدد في 3,9 دينار للأغراض التجارية والشخصية.وجاء تعديل سعر صرف الدينار في أول اجتماع موحد لمجلس إدارة البنك المركزي الليبي منذ ستة أعوام.

واتخذ القرار بعد ضغوطات محلية ودولية على البنك المركزي بضرورة

أشادت البعثة بقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، توحيد سعر صرف الدينار الليبي.وشددت على أن الوقت الآن مناسب لجميع الليبيين،لا سيما السياسيين الفاعلين في البلاد،لإبداء شجاعة وتصميم وقيادة مماثلة.

توحيد السعر، للحد من عمليات الفساد المالي، وغسل الأموال من أطراف ليبية تهرب الدولار للخارج، مستغلة الفارق بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء، الذي تخطى قبل أيام حاجز سبعة دنانير.

ويوجد في ليبيا مصرفان مركزيان الأول في طرابلس، ويعترف به المجتمع الدولي وتذهب إليه إيرادات النفط حصراً، والثاني في شرقي البلاد.وقوبل القرار الأخير بدعم دولي حيث أعربت سفارة كندا في ليبيا عن ثنائها ودعمها على البنك المركزي في اتخاذ هذه الخطوة المهمة نحو ليبيا أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً ، لما فيه مصلحة الشعب الليبي. كما رحب السفير الألماني لدى ليبيا أوليفر اوفتشا بالتقدم التدريجي في هذه المحادثات الاقتصادية الليبية الداخلية متمنيا بشكل خاص التوصل إلى اتفاقيات حول إصلاح سعر الصرف الأجنبي في اجتماع مجلس مصرف ليبيا المركزي.

وبدوره،أكد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا، السفير خوسيه سابادیل أن الاجتماعات الاقتصادية في جنيف تهدف لإيجاد حلول لتحسين حياة المواطنين، بما في ذلك من خلال توحيد سعر الصرف وتعزيز الحصول على النقد.

وقال عبر حسابه على تويتر أن ذلك يجب أن يؤدي إلى توحيد الميزانية والمؤسسات، مشيرا إلى أن النفاذ إلى عائدات النفط المجمدة ضروريًا لتحسين الخدمات المسداة لجميع الليبيين، بما في ذلك خدمات الصحة والكهرباء والماء؛ ولكن يجب أن يتم ذلك بطريقة لا تزيد من الفساد و لا تؤجّج الصراع. هناك حاجة إلى إحداث تغييرات مؤسسية كبيرة.

وشدد أن الخبراء الاقتصاديون والعسكريون ورؤساء البلديات وزعماء القبائل والنشطاء والمجتمع المدني المجتمعين في المسارات المختلفة يعملون لبناء توافق في الآراء على المسار نحو التغيير الذي يطالب به الشعب الليبي.مشيرا الى «أنه سيكون من الحكمة أن يحذو السياسيون حذوهم.. هذه الفترة هي فترة التوافق والشجاعة».

ويعد اجتماع المصرف الليبي المركزي بكامل أعضائه لأول مرة منذ خمس سنوات وقرار توحيد سعر صرف الدينار الليبي، إحدى ثمار اجتماعات المسار الاقتصادي الليبي المنبثقة عن مؤتمر برلين الخاص بليبيا، والتي جرت في جنيف.وقالت البعثة الأممية، في بيان لها، إن المشاركين توصلوا إلى استئناف مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي اجتماعاته المنتظمة اعتباراً من 16 ديسمبر/كانون الأول، على أن يتم توحيد سعر الصرف بغية ضمان استقرار أكبر للعملة الليبية ومكافحة الفساد.

وفي المقابل،واجه قرار مصرف ليبيا المركزي بتغيير سعر الصرف للدينار أمام الدولار،انتقادات ومخاوف من تأثيراته على حياة المواطن مباشرة.واعتبر رئيس لجنة أزمة السيولة بمصرف ليبيا المركزي التابع للحكومة المؤقتة، رمزي رجب الأغا، إن «الصيغة التي أعلن بها، تعديل سعر

> في السنتين الأخيرتين كان في ليبيا سعرا صرف رسميان: الأول 1.40 دينار في مقابل الدولار الواحد، مخصص حصراً للأغراض الحكومية، والثاني حدد في 3.9 دينار للأغراض التجارية والشخصية.

الصرف كانت بعيدة عن روح التفاؤل والإيجابية، لدى المواطن وشابها كثير من الغموض».

وأكد الآغا في تدوينة على موقع فيسبوك، إن سعر الـ4,48 دينار ليبي مقابل الدولار هو سعر البداية، مبينا أنه سيتم انخفاضه تدريجيا خلال مدد زمنية ليست بالطويلة وفق إجراءات ومتابعة للوصول إلى السعر النهائي.

وأكد أنه سيتم ضخ العملة لجميع المصارف دون قيود تعجيزية، تمكّن المصارف من فتح الاعتمادات وبيع العملة للأغراض الشخصية بكل سهولة ويسر».

ونقل موقع «ارم نيوز» الاخباري عن الخبير الاقتصادي عمر رشوان،قوله إن «آثار انعكاسات هذا القرار سيكون من نتائجها أن أغلب التجار ورجال الأعمال سيتوجهون بسرعة إلى التخلص من الدينار الليبي وسحب الدولار من السوق».

وأضاف، أن «هذا الأمر يعود إلى الرغبة من أجل التخلص من الدينار»، مبينا بأن سبب ذلك يرجع إلى فقد القوة الشرائية الفعلية للدينار أمام الدولار».

وأشار الخبير الاقتصادي الى أنه «حتى وإن توافرت السيولة بالعملة المحلية، فهي لن تصطدم بمشكلة فقدان القيمة الشرائية للدينار، بالإضافة إلى أن التغيير الحالي في سعر الصرف جعل الدخل الشهري والسنوي للمواطن الليبي يهبط بشكل لم يسبق له مثيل، وبالتالي سيدخل المواطن في أزمة اقتصادية جديدة».

وتواصل احتياطات النقد الأجنبي الليبي منذ العام 2013 في الانحدار، وسجلت خسائر بقيمة تخطت 140 مليار دولار، بسبب الإغلاق المتكرر للحقول والموانئ النفطية وانخفاض أسعار النفط دوليا.

وكان قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، أعلن في سبتمبر الماضي، إعادة فتح المنشآت النفطية في البلاد «مع كامل الشروط والتدابير اللازمة» والضامنة لتوزيع عادل لعوائده المالية، وذلك بعد إغلاق دام ثمانية أشهر.

وشهدت ليبيا في الفترة الماضية،أسوأ أزمة إقتصادية في تاريخها حيث بات إقتصادها على شفا الانهيار،وذلك جراء الإنقسامات والصراع الدائر فيها. وتسببت الخلافات السياسية حول شرعية إدارة مؤسسات الاقتصاد، لاسيما المصرف المركزي،في تردي الوضع المالي للبلاد ومعاناة المواطنين.ويؤكد الخبراء على ضرورة إنهاء الانقسام في إدارة المصرف لوضع آليات معالجة الأزمة المالية الخانقة.

** يعد اجتماع المصرف الليبي المركزي بكامل أعضائه لأول مرة منذ خمس سنوات وقرار توحيد سعر صرف الدينار الليبي، إحدى ثمار اجتماعات المسار الاقتصادي الليبي المنبثقة عن مؤتمر برلين الخاص بليبيا، والتي جرت في جنيف.

** اعتبر رئيس لجنة أزمة السيولة بمصرف ليبيا المركزي التابع للحكومة المؤقتة، رمزي رجب الأغا، إن «الصيغة التي أعلن بها، تعديل سعر الصرف كانت بعيدة عن روح التفاؤل والإيجابية، لدى المواطن وشابها كثير من الغموض».

توحيد سعر الصرف في ليبيا

أي تداعيات للقرار على اقتصاد البلاد؟

شريف الزيتوني

يوم 16 من ديسمبر الجاري أعلن مصرف ليبيا المركزي عن توحيد سعر صرف الدينار مقابل الدولار ضمن إجراءات إصلاحية تنهي جملة من الإشكالات المستمرة منذ حوالي 6 سنوات في ظل حالة الانقسام التي يعانيها المصرف بين طرابلس والبيضاء. وقال المصرف في بيان له إن مجلس إدارته اجتمع لمناقشة التقرير المقدم من اللجنة الفنية، المكلفة بدراسة خيارات تعديل سعر صرف الدينار»... واتفق على «تعديل قيمة الدينار بما يعادل 4,48 دنانير للدولار الواحد». الاتفاق جاء بعد مشاورات دامت لأسبوعين في مدينة جنيف السويسرية، بين ممثلين عن المصرف بشقيه في غرب البلاد وشرقها، في أول اجتماع لهم بعد الانقسام الذي ضرب كل مؤسسات الدولة بسبب الخلافات السياسية العميقة.

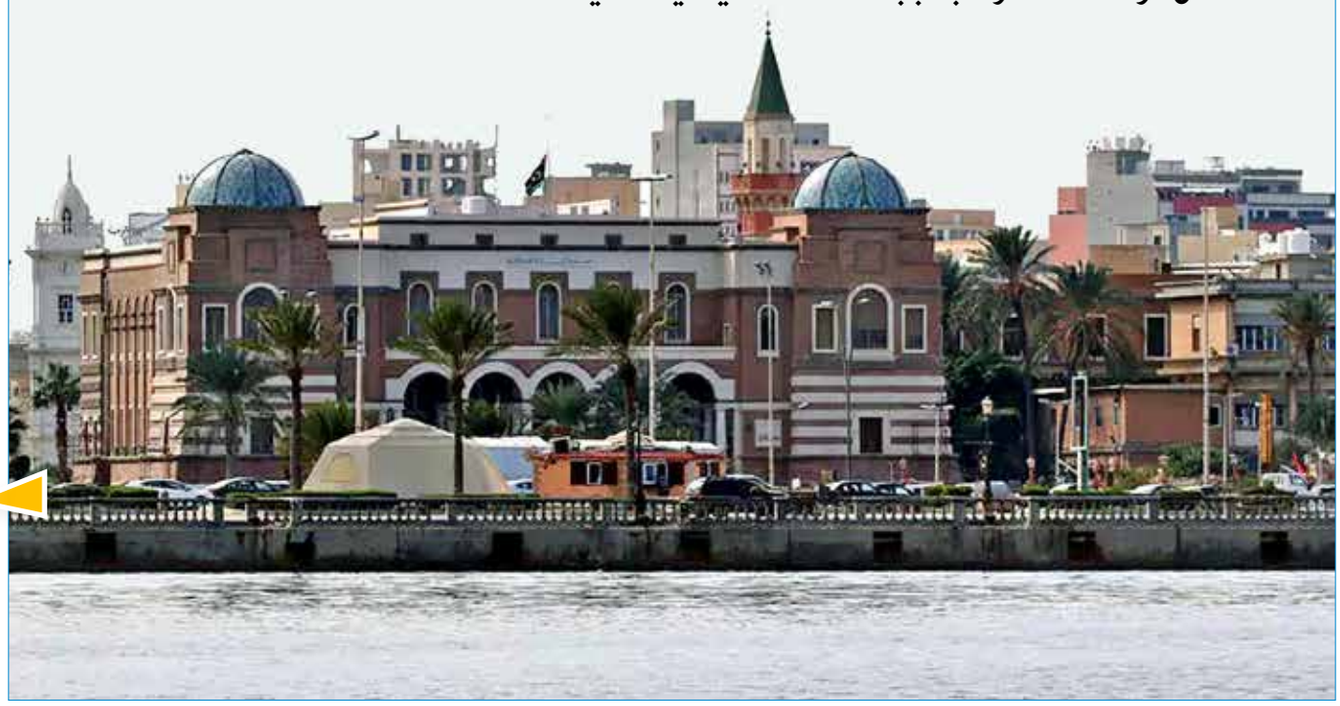

وكان الجانب الاقتصادي، مركزيا في أغلبية الحوارات التي دارت منذ اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا بين الجيش وحكومة الوفاق، وكل البنود التي وقعت خلال الاجتماعات الأخيرة كانت تركز على الجانب الاقتصادي وربما يعتبر الجانب الأهم بالنسبة إلى القوى الخارجية، بالنظر إلى الوضع العام في البلاد من مديونية قياسية وتعطل المؤسسات المالية خاصة انقسام المصرف المركزي، بالإضافة إلى توقف إنتاج النفط في الموانئ الرئيسية، مما قلص نسبة التصدير إلى مستويات دنيا لم تعرفها ليبيا حتى في أصعب الفترات التي أعقبت الإطاحة بالعقيد معمر القذافي. وبالنسبة إلى القوى الخارجية المسألة الاقتصادية محورية في علاقة بأزمة النفط والأسعار العالمية التي تعيش بدورها أزمة كبيرة في السنوات الكبيرة.

وفي الوقت الذي لقي القرار الذي سيبدأ العمل به في بداية العام العام المقبل، ترحابا كبيرا من البعثة الأممية ومن عدد من الدول الأوروبية، كان تقبله داخليا متباينا، بين تعليقات متخوفة من تأثيراته على اقتصاد البلاد. البعثة الأممية باعتباره المشرف على تلك الاجتماعات قالت إن القرار طال انتظاره، واعتبرت أنه خطوة مهمة وضرورية للتخفيف من معاناة الليبيين، وعلامة جيدة من أجل توحيد المؤسسات السيادية الحيوية.

كما اعتبرت ألمانيا وكندا إجراءات توحيد سعر الصرف، خطوة في الاتجاه الصحيح وفيه مصلحة ثابتة للشعب الليبي. وفي تعليق لبرلين من خلال سفارتها في طرابلس، استبقت الاتفاق مشيرة إلى أن أي تقدّم هو مهم لإصلاح سعر الصرف في العملات الأجنبية. وقالت السفارة «نرحب باجتماع مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي والقرار المتخذ لتوحيد سعر صرف الدينار الليبي. حيث يعتبر هذا الأمر مهما لتحقيق الإستقرار في الاقتصاد الليبي وتقريب المؤسسات

> الاتفاق جاء بعد مشاورات دامت لأسبوعين في مدينة جنيف السويسرية، بين ممثلين عن المصرف بشقيه في غرب البلاد وشرقها، في أول اجتماع لهم بعد الانقسام الذي ضرب كل مؤسسات الدولة بسبب الخلافات السياسية العميقة.

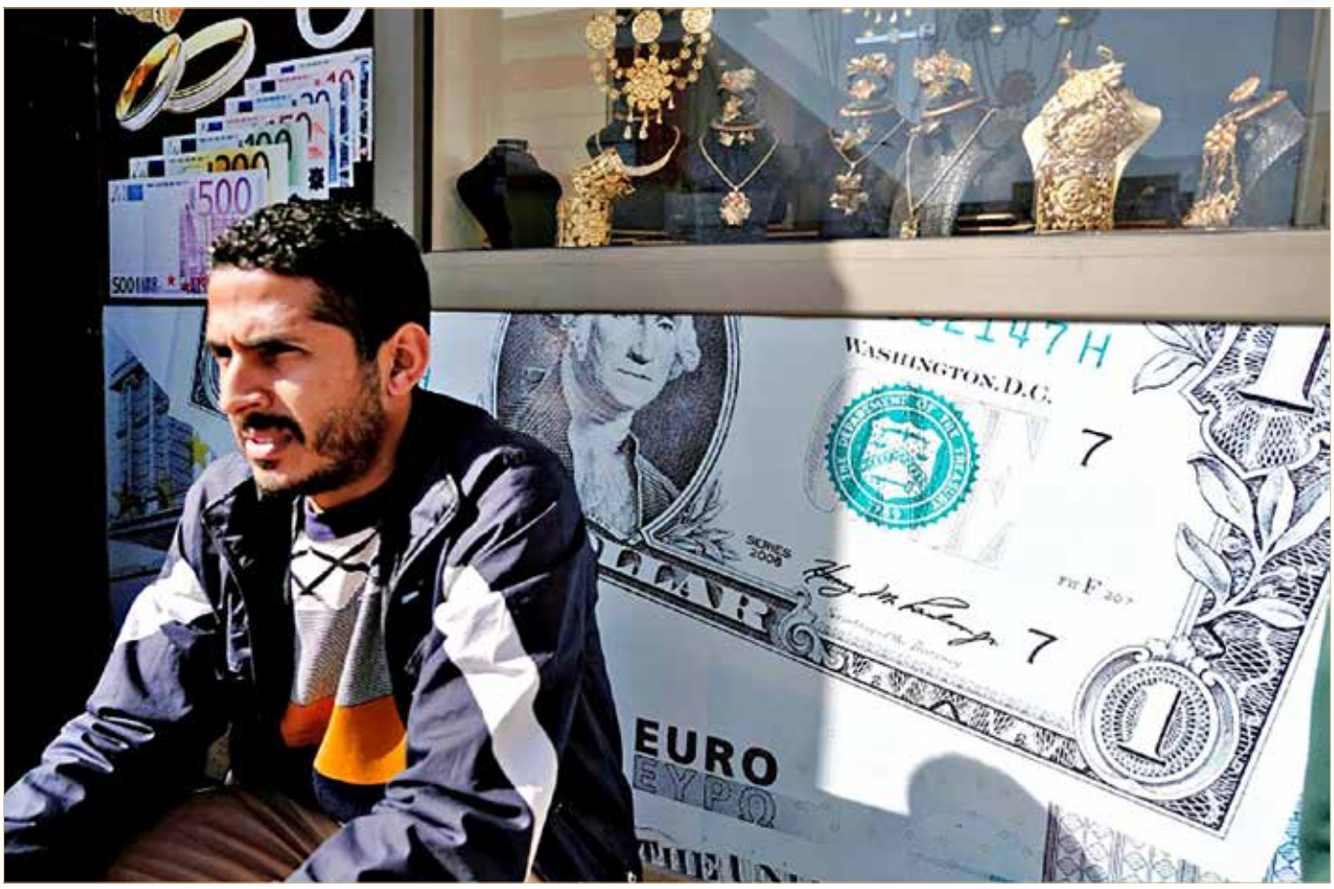

المنقسمة. نأمل الآن أن يتم تنفيذ هذا الامر بطريقة سلسة وخالية من أي قيود».

من جانبه قال رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا، السفير خوسيه سابادیل، إن توحيد سعر الصرف يهدف لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التي يعانيها الليبيون، كما يساعد الدولة في الحصول على النقد الأجنبي. وأكد السفير الأوروبي أن الإجراء، «يؤدي إلى توحيد الميزانية والمؤسسات ... وإلى أن النفاذ إلى عائدات النفط المجمدة... لتحسين الخدمات المسداة لجميع الليبيين، بما في ذلك خدمات الصحة والكهرباء والماء».

داخليا عبّر رئيس حكومة الوفاق فائز السراج عن ارتياحه للخطوة، قائلا خلال لقاء ساعات بعد الاتفاق، مع وزير المالية المفوض فرج بومطاري، ووكيل وزارة التخطيط محمد الزيداني، ووكيل وزارة الاقتصاد رجب خليل، إن الوقت بات مناسباً لوضع خارطة طريق لاستئناف تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي على أرضية صلبة.

في المقابل قوبل القرار بانتقادات كبيرة، حيث عبر وزير الاقتصاد في الحكومة المؤقتة منير عصر، عن انزعاجه من القرار معتبرا أن المكاسب ستكون بالأساس للبنوك بالدرجة، وقال في تصريحات لبوابة إفريقية الإخبارية «لقد مس القرار الأخير بالدينار وتحول من

> كان الجانب الاقتصادي، مركزيا في أغلبية الحوارات التي دارت منذ اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا بين الجيش وحكومة الوفاق، وكل البنود التي وقعت خلال الاجتماعات الأخيرة كانت تركز على الجانب الاقتصادي وربما يعتبر الجانب الأهم بالنسبة إلى القوى الخارجية، بالنظر إلى الوضع العام في البلاد من مديونية قياسية وتعطل المؤسسات المالية خاصة انقسام المصرف المركزي.

0,70 سنت، إلى 0,22 سنت، وهذا سوف ينعكس على الدخول والمدخرات وسوف يسبب تضخما مما يجعل الدينار مستباحا لجولات قادمة». وفي الإطار ذاته اعتبر وكيل وزارة المالية في الحكومة المؤقتة ادريس الشريف، أن الاتفاق جاء بعد بلوغ أسعار صرف الدولار مستويات قياسية في السوق السودا، أن «تثبيت السعر بالنسبة لوحدة حقوق السحب الخاصة ما يعد مشكلة، مشيرا إلى أنه كان من المتوقع إعلان سعر تجاري يتم البيع به على أن يبقى السعر الرسمي تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة على ما هو عليه».

وفي نفس سياق الانتقادات قال الخبير الاقتصادي الليبي سالم الشريف إن «الغاية من السياسة النقدية الجديدة هي انطفاء الدين العام الحكومي مع العلم أنه لا يتم الإطفاء إلا بقانون وحتى الآن لم يصدر من الجهة التشريعية، ولم يتم التدقيق في أين ذهبت تلك الأموال التي اقترضتها الحكومتان، وفي حال ضخ ذلك الاحتياطي بالدولار سيتم توفير السيولة النقدية بنسبة 50% حيث تقدر العملة النقدية خارج المصارف التجارية ب 114 مليار دينار. إلا إنها تضر بالمستوى المعيشي (الدخل الفردي) للمواطن مالم يتم تعويضه بشكل مباشر، لأن أسعار السلع ستتغير إذا لم يتم تعديل باب المرتبات الخاص بميزانية للدولة»، منبها إلى أن مثل هذا الإجراء من شأنه إخفاء الطبقة الوسطى وتوسيع دائرة الفقر على المدى البعيد.

** في الوقت الذي لقي القرار الذي سيبدأ العمل به في بداية العام العام المقبل، ترحابا كبيرا من البعثة الأممية ومن عدد من الدول الأوروبية، كان تقبله داخليا متباينا، بين تعليقات متخوفة من تأثيراته على اقتصاد البلاد.

** عبّر رئيس حكومة الوفاق فائز السراج عن ارتياحه للخطوة، قائلا خلال لقاء له ساعات بعد الاتفاق، إن الوقت بات مناسباً لوضع خارطة طريق لاستئناف تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي على أرضية صلبة.

** منير عصر: «لقد مس القرار الأخير بالدينار وتحول من 0.70 سنت، إلى 0.22 سنت، وهذا سوف ينعكس على الدخول والمدخرات وسوف يسبب تضخما مما يجعل الدينار مستباحا لجولات قادمة».

توحيد صرف الدينار

خطوة نحو الإصلاح أم تعميق معاناة المواطن الليبي؟

نجاة فقيري

أعلن البنك المركزي في بيان مشترك ، الأربعاء 16 ديسمبر 2020 ، عن توحيد سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي بهدف إدخال إصلاحات اقتصادية باتت البلاد في أمسّ الحاجة إليها بعد سنوات مضنية من الصراع المسلح وعدم الاستقرار السياسي ما عصف بالاقتصاد الليبي وأفرغ البنوك من سيولتها وهدد المواطن الليبي في أبسط مقومات معيشته اليومية المتزعزعة أساسا من تداعيات الوضع العام بالبلاد.

فمنذ اندلاع الصراعات عمت أزمة الإنقسامات البلاد لتطال بدورها مصرف ليبيا المركزي وأسعار الصرف كما فعلت بالبلاد نفسها.

وفي خطوة طال انتظارها رغم اختلاف التوقعات وردود الفعل،قرر البنك المركزي، إثرأول اجتماع موحد لمجلس إدارة البنك منذ ستة أعوام ، توحيد سعر الصرف ليصبح 4,48 دينار مقابل الدولار الواحد بعد أن كان نحو 1,4 دينار للدولار.

وقال البنك «أن السعر سيدخل حيز التنفيذ في 3 يناير 2021 وسيكون متاحا لجميع الاستخدامات الحكومية والتجارية والشخصية.»

ووفقا للمصرف المركزي فمن المتوقع أن يكثف عقد اجتماعاته خلال الأسابيع المقبلة، بما يمكنه من اتخاذ المزيد من القرارات الهادفة إلى حلحلة المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع المصرفي بالشكل الذي يحقق استدامة السلامة المالية والنقدية وبما يسهم في تخفيف المعاناة عن المواطن.

«لقد حان الوقت لجميع الليبيين ، ولا سيما السياسيين الفاعلين في البلاد، لإبداء شجاعة وتصميم وقيادة مماثلة ووضع مصالحهم الشخصية جانبا، وأن يتجاوزوا خلافاتهم من أجل الشعب الليبي بهدف استعادة سيادة البلاد والشرعية الديمقراطية لمؤسساتها» هكذا رحبت الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا بالإنابة، ستيفاني ويليامز بقرار البنك، واعتبرت بعثة الأمم المتحدة قرار توحيد سعر صرف الدينار الليبي في البنوك خطوة مهمة ومطلوبة نحو التخفيف من معاناة الشعب الليبي وعلامة جيدة على أن هذه المؤسسة السيادية والحيوية متجهة نحو الاتحاد.

ورغم أن هذه الخطوة لاقت ترحيبا دوليا واسعا إلا أنها لاقت في المقابل بالداخل الليبي، آراءا متباينة بلغت حد دعوة العديد من الناشطين إلى تحركات إحتجاجية في كافة المدن الليبية مؤكدين أن «سعر الصرف الجديد ، سينعكس سلبا على المواطن الليبي». إذا أفاد خبراء إقتصاديون أن تعديل سعر الصرف يعتبر خطوة مهمة، لكنها يجب أن ترتبط بإجراء إصلاحات اقتصادية شاملة خاصة فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية والتجارية.

في تعليق على هذا الإجراء قال محافظ مصرف ليبيا المركزي بالبيضاء علي الحبري، إن «السعر الجديد مبني على دراسة تناولت كل مظاهر الخلل في الاقتصاد الذي يعاني من أعراض متعددة، أصبح الاستمرار فيها نوعاً من الانتحار». مفيدا أن «السعر سيكون محل رصد ومتابعة من لجنة متخصّصة، وسترفع تقارير دورية إلى المجلس لإجراء المعالجات اللازمة». وأكد أن «الدولار بالسعر الجديد سيكون متاحا للجميع، وستُرفع القيود في معظمها، وستحدث انفراجة كبيرة في السيولة، وستكون الميزانية العامة في حالة توازن، وربما في إطار شبكة الأمان الاجتماعي يتم سداد علاوة العائلة كدعم للأسر».

بينما اعتبر الكثيرون أن تعليقات المركزي حول الوضع و تعديل سعر الصرف «مجرد تبريرات» لا ترقى إلى الواقع

منذ اندلاع الصراعات عمت أزمة الإنقسامات البلاد لتطال بدورها مصرف ليبيا المركزي وأسعار الصرف كما فعلت بالبلاد نفسها.

الحقيقي للوضع الاقتصادي العام المتردي وهشاشة وضعف وضع المواطنين الليبي الذي يعتبر المتضرر الأكبر منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي في 2011.

حذر الناشط والكاتب الصحفي الليبي منير بشير الساعدي من تغيير سعر الصرف وتأثيره على البنية الاقتصادية للدولة الليبية. وأكد في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي تويتر أن «سيناريو التفقير والتجويع للشعب الليبي مستمر، مضيفا أن «تغيير سعر الصرف هو تدمير للبنية الاقتصادية للدولة وتجويع للشعب الليبي، من أجل أن تبقى الديناصورات تحكم ليبيا.. ثورة الجياع هي الحل.»كما أعرب عضو مجلس النواب صالح افحيمة عن عدم ثقته في جدوى قرار مجلس إدارة المصرف المركزي، تعديل سعر الصرف بواقع 4,48 دينار لكل دولار، وذلك لكافة الأغراض الحكومية والتجارية والشخصية قائلا «لستُ واثقا من أن سعر الصرف الجديد سوف يلبي الطموحات ويبدو أن البنك المركزي أيضا بات يمارس سياسة الإعياء، أرجو أن لا أكون على حق.»

ويرى وزير الاقتصاد في الحكومة المؤقتة منير عصر، أن قرار المركزي والسعر الجديد للصرف» كارثة»، مفيدا أن «محاسبو المركزي الذين تقمصوا عباءة رجال الاقتصاد ارتكبوا كارثة، من خلال تعديل سعر الصرف الجديد».وأضاف منير عصر في تصريح إعلامي أنه»كان من الأجدر أن يكون الإصلاح الاقتصادي من خلال الدولار الجمركي، وأن لا يتم إنهاك الدينار الليبي وإضعافه، والسقوط نحو التضخم وهلاك أصحاب الدخل المحدود.»

من جانبه أكد نائب رئيس المجلس الأعلى للقبائل والمدن الليبية إدريس ونيس الدرسي،في تصريح إعلامي خاص، أن أحد أهم أسباب رفع سعر الصرف هو التوجس من عدم التوصل لحل سياسي أو عودة الحرب للبلاد. وقال الدرسي» أعتقد أن أحد أهم أسباب رفع سعر الصرف دون رفع المرتبات أو وضع ضوابط لكبح ارتفاع أسعار السلع والخدمات، هو التوجس من عدم التوصل لحل سياسي أو عودة الحرب وتوقف بيع النفط، لذلك يسعون لتوفير فائض من العملة المحلية خارج الميزانية للصرف منها على المرحلة التي يتخوفون منها دون الاعتبار لأوضاع المواطن وما يترتب عليه من انهيار سعر الدينار.»

أما آراء المواطنون، حسب مواقع الأخبار المحلية، فبعضهم يرى «أن إدارة مصرف ليبيا المركزي وعدد من المسؤولين الحكوميين اتخذوا هذا الإجراء، وهو رفع

** اعتبرت بعثة الأمم المتحدة قرار توحيد سعر صرف الدينار الليبي في البنوك خطوة مهمة ومطلوبة نحو التخفيف من معاناة الشعب الليبي.

** اعتبر الكثير من المدونين والناشطين من مختلف شرائح المجتمع الليبي، أن هذا القرار سيزيد من معاناة المواطن وإفقاره، وسيؤدي إلى سحق الطبقة الوسطى.

قيمة الدولار مقابل الدينار، لتغطية عجز حكومي سابق»وصفه البعض «بالفساد المالي». بينما يرى البعض الآخر «أن هذا القرار ربما يكون بداية لإصلاحات اقتصادية قد تعمل بشكل تدريجي لعودة قوة الدينار الليبي من جديد وأن القرار هو الحل الأنسب في مثل هكذا ظروف».

فيما اعتبر الكثير من المدونين والناشطين من مختلف شرائح المجتمع اليبي، أن هذا القرار سيزيد من معاناة المواطن وإفقاره، وسيؤدي إلى سحق الطبقة الوسطى. ودعت منصات منصات كثيرة إلى التظاهر محددة يوم 25 ديسمبر الحالي»موعدا للإنفجار الشعبي»، قائلة أنها ستكون حاشدة «لإسقاط الرموز كافة في المشهدين السياسي والاقتصادي». وقد لقيت هذه الدعوات الكثير من التجاوب في الأوساط الشعبية خصوصا مع أولى تداعيات قرار توحيد الصرف، الذي أدى إلى ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازي ليصل إلى حدود 6,7 دينار بينما سجل عشية القرار 5,43 مقابل الدولار الواحد.

يؤكد المحللون أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء، التي على ما يبدو متواصلة رغم القرارات المتخذة، أضرت بشكل عميق باقتصاد ليبيا المعتمد على النفط وأحدثت أزمة سيولة وشجعت الفساد، حيث جنت الجماعات المسلحة التي يمكنها الحصول على الدولار بسعر الصرف الرسمي أموالا من الاحتيال في الواردات، بينما ظل المواطن الليبي يعاني منذ سنوات من أزمة سيولة تتفاقم و تستفحل يوما بعد يوم وسط غياب للحلول رافقها تدهور كبير لصرف الدينار محدثا بذلك نزيفا حادا في المعيشة اليومية للمواطن الذي ضاق ذرعا بتشديد الخناق حوله إما بالنزاعات والصراعات وتزايد سطوة المليشيات وإما بقرارات «لا تسمن من جوع» بل تعمق معاناته و تزيد من وطأة الوضع العام ما ينذر بانفجارا مدو «لغضب شعبي كبير».

> قال الناشط والكاتب الصحفي الليبي منير بشير الساعدي:أن «سيناريو التفقير والتجويع للشعب الليبي مستمر، مضيفا أن «تغيير سعر الصرف هو تدمير للبنية الاقتصادية للدولة وتجويع للشعب الليبي، من أجل أن تبقى الديناصورات تحكم ليبيا.. ثورة الجياع هي الحل».

توحيد سعر الصرف في ليبيا

هل يكون خطوة نحو توحيد المصرف المركزي؟

رامي التلغ

أعلن المصرف المركزي الليبي الأربعاء توحيد سعر صرف الدينار مقابل الدولار كخطوة أولى في الإصلاحات الاقتصادية، إذ أقر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بالإجماع ، توصية اللجنة الفنية المكلفة دراسة خيارات تعديل سعر صرف الدينار الليبي، ليصبح سعر الدينار الليبي مقابل حقوق السحب الخاصة 0,1555، أي ما يعادل 4,48 دنانير للدولار الواحد ، على ان يبدأ تنفيذ القرار في 3 كانون الثاني (يناير) المقبل.

وتأتي هذه الخطوة بعد محادثات اقتصادية عقدت الاثنين والثلاثاء في مدينة جنيف السويسرية، بمشاركة ممثلي المؤسسات المالية الرئيسية في ليبيا لإيجاد حلول توافقية تهدف إلى دفع عجلة الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ إصلاحات هيكلية في البلاد.

ويسري سعر الصرف الجديد على كل أغراض واستعمالات النقد الأجنبي الحكومية والتجارية والشخصية، وفق بيان أشار إلى أن مجلس الإدارة سيكثف اجتماعاته الأسابيع المقبلة؛ بما يمكنه من اتخاذ مزيد من القرارات الهادفة إلى حل المشكلات والمعوقات التي يعاني منها القطاع المصرفي، بالشكل الذي يحقق استدامة السلامة المالية والنقدية، ويساهم في تخفيف معاناة المواطنين.

من جانبها أشادت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، بشأن توحيد سعر صرف الدينار الليبي، معتبرة هذا القرار خطوة مهمة ومطلوبة نحو التخفيف من معاناة الشعب الليبي وعلامة جيدة على أن هذه المؤسسة السيادية والحيوية متجهة نحو الاتحاد.

وشددت الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا بالإنابة، ستيفاني وليامز، على أن «الآن هو الوقت المناسب لجميع الليبيين - ولا سيما السياسيين الفاعلين في البلاد - لإبداء شجاعة وتصميم وقيادة مماثلة ووضع مصالحهم الشخصية جانباً وأن يتجاوزوا خلافاتهم من أجل الشعب الليبي بهدف استعادة سيادة البلاد والشرعية الديمقراطية لمؤسساتها».

ودعت الأمم المتحدة مرارا إلى إعادة توحيد مؤسسات ليبيا الاقتصادية المنقسمة في إطار جهودها لتسوية الصراع السياسي بالبلد الذي هو من كبار منتجي الطاقة، إلى جانب توحيد سعر الصرف المتفاوت في وقت تعاني فيه البنوك الليبية من عجز كبير في السيولة في السنوات الأخيرة.

ورحبت الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي واتفاقه بالإجماع على سعر صرف جديد وموحّد ، وأعربت من خلال سفيرها في ليبيا

> يسري سعر الصرف الجديد على كل أغراض واستعمالات النقد الأجنبي الحكومية والتجارية والشخصية.

ريتشارد نورلاند عن أملها في أن تعطي هذه الخطوة زخما لمحادثات منتدى الحوار السياسي الليبي.

وأكد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا خوسيه سابادیل، أن توحيد سعر الصرف وتعزيز الحصول على النقد وكذلك الاجتماعات الاقتصادية في جنيف تهدف لتوحيد الميزانية والمؤسسات وإيجاد حلول لتحسين حياة المواطنين، مشيرا إلى أن النفاذ إلى عائدات النفط المجمدة ضروري لتحسين الخدمات لجميع الليبيين بما في ذلك خدمات الصحة والكهرباء والماء وغيرها.

كما رحب السفير الألماني لدى ليبيا أوليفر اوفتشا بالتقدم التدريجي في المحادثات الاقتصادية الليبية الداخلية والتوصل إلى اتفاق حول إصلاح سعر الصرف الأجنبي في اجتماع مجلس مصرف ليبيا المركزي، وأعربت سفارة كندا في ليبيا عن دعمها للمصرف المركزي في اتخاذ هذه الخطوة المهمة نحو ليبيا أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً، لما فيه مصلحة الشعب الليبي.

من ناحية أخرى،حدد المشاركون في اجتماع المصرف الليبي المركزي خطوات لتوحيد الميزانية الوطنية، بينها توحيد وترشيد رواتب القطاع العام، وتخصيص التمويل الكافي للتنمية والبنية التحتية في جميع أنحاء البلاد، والإدارة الفعالة للدين الوطني المتصاعد ومعالجة جائحة كوفيد -19.

وأشار المشاركون إلى أهمية تخصيص ميزانية في الوقت المناسب للمؤسسة الوطنية للنفط لضمان استمرار عملها في صالح ليبيا ودعوا جميع الأطراف إلى الكف عن أي أعمال تهديد ضد المؤسسة الوطنية للنفط.

واتفق المشاركون على اللقاء مرة أخرى في شهر يناير /كانون الثاني المقبل، لاستعراض التقدم المحرز في هذه القضايا والنظر في اتخاذ المزيد من الخطوات الفنية اللازمة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الليبي والاستجابة لاحتياجات جميع الليبيين.

في ذات الصدد،يقول الخبير الاقتصادي الليبي أبوبكر أبو القاسم، في تصريحات صحفية إن تعديل سعر الصرف يعتبر خطوة مهمة، لكنها يجب أن ترتبط بإجراء إصلاحات اقتصادية شاملة خاصة فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية والتجارية.

وأوضح أبوالقاسم أن الوصول إلى سعر موحد حتى، وإن كان مرتفعًا قليلا لكنها تعتبر البداية فقط.. متوقعا بأن ينخفض الرقم خلال العام القادم بناءًا على ما يطرأ على الوضع الاقتصادي.

وأشار إلى أن المطلوب هو إجراء إصلاحات اقتصادية أشمل وإيجاد تكامل في السياسات النقدية والمالية والتجارية لكي يذهب قطار الإصلاحات في الطريق السليم والمحدد، خاصة عندما تكتمل تلك السياسات بين وزارة المالية والاقتصاد والمصرف المركزي.

على الرغم من النتائج الإيجابية المأمولة من هذا التوجه إلا أنه قد خلّف ردود أفعال رافضة في الشارع الليبي،حيث وجهت دعوات مكثفة على منصات التواصل

رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي واتفاقه بالإجماع على سعر صرف جديد وموحّد.

الاجتماعي، إلى التظاهر في المناطق كافة، احتجاجاً على قرار رفع سعر الدولار الأميركي أمام الدينار الليبي.

واعتبره الكثير من المدونين من مختلف شرائح المجتمع، أنه سيزيد من معاناة المواطن وإفقاره، هو الذي يعاني على الصعد كافة، وسيؤدي إلى سحق الطبقة الوسطى.

إلى ذلك،انتقد وزير الاقتصاد في الحكومة المؤقتة منير عصر، قرار المركزي والسعر الجديد للصرف، قائلاً «محاسبو المركزي الذين تقمصوا عباءة رجال الاقتصاد ارتكبوا كارثة، من خلال تعديل سعر الصرف الجديد».

وأضاف، «كان من الأجدر أن يكون الإصلاح الاقتصادي من خلال الدولار الجمركي، وأن لا يتم إنهاك الدينار الليبي وإضعافه، والسقوط نحو التضخم وهلاك أصحاب الدخل المحدود».

وكانت محاولات سابقة لتوحيد المؤسسة المصرفية قد باءت بالفشل،وكان من بينها في سبتمبر سنة 2017،حين أعلن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بالبيضاء،في بيان له،حمل توقيع علي الحبري وأعضاء مجلس إدارة المصرف،عن فشل محاولات توحيد إدارة المؤسسة المصرفية في البلاد، بعدما عقدت سلسلة اجتماعات ومحاولات لمجلس النواب وأطراف أخرى.

وكان لقاء العاصمة الفرنسية، باريس، الذي جمع رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فائز السراج والقائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر، قد أعاد الحديث مجددًا حول الحاجة الماسة لتوحيد إدارة المصرف المركزي. حيث تضمن البيان المشترك، نصًا على ضرورة توحيد المؤسسات الاقتصادية الليبية لتجنيب البلاد مزيدًا من الخسائر الاقتصادية.

من ذلك،يرى مراقبون أن اجتماع مجلس إدارة المصرف المركزي للمرة الأولى منذ أعوام قد يفتح المجال لمزيد من الإصلاحات الاقتصادية التي تحتاج لموافقة المؤسسة كما أن سعر الصرف الجديد سيعزز الاقتصاد وسيزيد القوة الشرائية الفعلية للدينار الليبي.

وتعرف ليبيا حالة عدم إستقرار إقتصادي على غرار الأمني و السياسي من أحداث 2011،وذلك جراء الإنقسامات والصراع الدائر فيها.وتسببت الخلافات السياسية حول شرعية إدارة مؤسسات الاقتصاد، لاسيما المصرف المركزي،فى تردى الوضع المالي للبلاد ومعاناة المواطنين،وهو ما حتّم إنهاء الانقسام في إدارة المصرف لوضع آليات معالجة أزمة السيولة المنتشرة بأرجاء البلاد.

** سعر الصرف يعتبر خطوة مهمة، لكنها يجب أن ترتبط بإجراء إصلاحات اقتصادية شاملة خاصة فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية والتجارية.

** اجتماع مجلس إدارة المصرف المركزي للمرة الأولى منذ أعوام قد يفتح المجال لمزيد من الإصلاحات الاقتصادية.

النفط في ليبيا

ورقة الصراعات ومفتاح حل الأزمات

رمزي زائري

في منتصف يوليو الماضي ،أعلنت المؤسسة الوطنية الليبية للنفط ،استئناف الإنتاج والصادرات البترولية في بعض الموانئ والحقول النفطية بعد رفع حالة القوة القاهرة ،و ذلك بعد نحو عام من إغلاق الحقول النفطية ،من قبل القبائل الليبية ،التي طالبت بوضع آلية رقابية على صرف عوائد النفط حتى لا تذ هب الى التنظيمات الإرهابية وتركيا.

وجاء قرار رفع حالة القوة القاهرة ،عقب اعلان مفاجئ عن اتفاق بين نائب رئيس المجلس الرئاسي أحمد معيتيق، والمشير خليفة القائد العام للجيش ،من أجل رفع الحصار النفطي ،وتزامن ذلك مع دعوة الحكومة المؤقتة للبعثة الأممية للتعامل بإيجابية ،مع إعلان استئناف إنتاج وتصدير النفط.

وتوصلت المفاوضات إلى تشكيل لجنة برئاسة أحمد معيتيق للإشراف على صرف عوائد النفط وتوزيعها بشكل عادل على أقاليم ليبيا الثلاثة وضمان عدم ذهابها إلى المصرف المركزي الذي يسيطر عليه الإخواني الصديق الكبير.

وتعرض إنتاج النفط الليبي بالفعل لانتكاسات خطيرة في عام 2020 بسبب الحصار النفطي المطول والذي أدى إلى خسارة لا يمكن تعويضها بلغت 11 مليار دولار في المبيعات ،و قد تمكنت المؤسسة الوطنية للنفط بسرعة من إعادة إنتاج النفط بالكامل إلى العمل، على الرغم من الظروف الصعبة للغاية.

وقد سجّلت المؤسسة الوطنية للنفط ،منذ هذا الاتفاق ،ارتفاعا في إنتاج النفط الخام ،إلى 1,28 مليون برميل يوميا، مقابل 1,25 مليون برميل يوميا في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ،كما تضاعفت إيرادات صادرات النفط الخام والغاز والمكثفات والمنتجات النفطية والبتروكيماويات إلى نحو سبعمائة وخمسين (750) مليون دولار أمريكي، مسجلة بذلك ارتفاعا بأكثر من مائتين في المائة عن شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأفادت المؤسسة في آخر تحيين لها بأن إيرادات شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، قد بلغت أكثر من مليار ونصف المليار دولار أمريكي، مشيرة إلى أنه تم تحصيل ديون عن أعوام سابقة من شركة الاستثمارات النفطية القابضة تقدر بنحو سبعة وثلاثين مليونا ونصف المليون دولار.

و توقّع التقرير الشهري لـ«أوبك» الصادر منتصف ديسمبر / كانون الأول ،زيادة حصة الإنتاج الليبي من النفط بـ 93%، بعد ارتفاع الإنتاج من 656 ألف برميل يومياً الشهر الماضي، إلى 1,108 مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو 453 ألف برميل يومياً في شهر أكتوبر 2020، ليرفع إنتاج أوبك إلى 707 آلاف برميل يومياً خلال شهر نوفمبر الماضي، وذلك وفقاً لتقرير المنظمة الشهري.

كما توقعت مجلة إيكونوميست الدولية أن تحقق ليبيا العام المقبل، نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي، يصل إلى 20,9%، ما يجعلها من بين الدول العشر الأسرع نمواً في العالم، خاصة مع تعافي إنتاج النفط والغاز ،مؤكدة في تقرير لها حول النمو العام المقبل، أن معدل النمو المرتفع بليبيا يعكس تعافيا متواضعا من كارثة الحرب.

وصنف التقرير ليبيا في المرتبة الثالثة بعد «ماكاو» الواقعة على الساحل الجنوبي للصين، كأكثر الدول نموا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 35%، تليها غيانا في المرتبة الثانية، بمعدل نمو متوقع يبلغ 23%.

و توقّع مراقبون أن تشهد أزمة تجميد إيرادات النفط الليبي، انفراجة وشيكة، في

جاء قرار رفع حالة القوة القاهرة ،عقب اعلان مفاجئ عن اتفاق بين نائب رئيس المجلس الرئاسي أحمد معيتيق، والمشير خليفة القائد العام للجيش ،من أجل رفع الحصار النفطي.

أعقاب تفعيل دور اللجنة المشتركة ،التي تضم ديوان المحاسبة، ووزارة المالية، والمصرف المركزي، وممثلين عن وزارة المالية بالمنطقة الشرقية ،وذلك للتنسيق في المسائل المتعلقة بالمالية العامة.

لكن رغم هذه المؤشرات الإيجابية لتعافي الإقتصاد الليبي ،ما يزال أبناء الشعب الليبي يعاني على جميع المستويات ،سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ،عمّقها التدخل التركي في الشؤون الليبية ،فضلا عن المؤامرات التي تنفذها جماعة الإخوان الإرهابية للسيطرة على مفاصل الدولة ،آخر هذه المؤامرات كانت توجيه مجموعة مسلّحة تهديدات لشركة البريقة لتسويق النفط والمؤسسة الوطنية للنفط.

الوطنية للنفط تحذّر من عمليات ابتزاز

وقبل أيام اتهمت المؤسسة الوطنية للنفط «جماعة مسلحة تحت رداء الشرعية» لم تسمها بالتدخل «في المهام الفنية لأنشطة شركة البريقة لتسويق النفط»، محذرة «هذه الجماعة بأنها ستتخذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة ضد أفرادها المتورطين في الابتزاز».

وأكدت المؤسسة في بيان، أنها على تواصل مع رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية ومكتب النائب العام باعتبارهم جهات الاختصاص، مشيرة إلى أنها قدمت بلاغات خطية ضد هذه الجهة وأفرادها المتورطين، وفضح ممارساتهم السافرة التي يهدفون من خلالها تمرير صفقات مشبوهة من زيوت وغيرها.

وحذرت مؤسسة النفط، الميليشيات بأنها ستتخذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة ضد المتورطين في الابتزاز.

وأشار البيان إلى تلقي المؤسسة معلومات عن استهداف مقرات إحدى الشركات النفطية الوطنية بسيارات مفخخة، واصفة ذلك بأنه نوع آخر من عمليات الابتزاز ضد مقدرات الوطن النفطية، وقمنا بالتواصل مع الأجهزة الأمنية المنضبطة والمتمسكة بصحيح القانون للتأكد من صحة ودقة هذه المعلومات.

ونوهت مؤسسة النفط بأنها اتخذت كافة الترتيبات برفع درجة الاستعداد لمواجهة هذه المخاطر التي تحيط بقطاع النفط الوطني، محملة هذه الجماعة المسلحة مسؤولية المساس بشركات القطاع النفطي، وخاصة أنها كانت حاضرة في الهجوم اليائس على المؤسسة الوطنية للنفط بتاريخ 23 نوفمبر 2020.

من جانبها أدانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التهديدات الأخيرة التي وجّهتها «جماعات مسلحة» ضد المؤسسة الوطنية للنفط وشركة البريقة لتسويق النفط التابعة لها. وقالت البعثة: إن المؤسسة الوطنية للنفط هي مؤسسة موحدة مستقلة وغير سياسية، ويجب أن تظل كذلك، تعمل لصالح جميع الليبيين،

تعرض إنتاج النفط الليبي بالفعل لانتكاسات خطيرة في عام 2020 بسبب الحصار النفطي المطول والذي أدى إلى خسارة لا يمكن تعويضها بلغت ١١ مليار دولار في المبيعات .

وقد تشكل هذه الأعمال انتهاكًا لقرارات مجلس الأمن الدولي ويمكن أن يتعرض المسؤولون عنها لعقوبات.

وأضافت البعثة: «على الصعيد الوطني، تمكنت المؤسسة الوطنية للنفط بسرعة من إعادة إنتاج النفط الليبي بالكامل إلى العمل، على الرغم من الظروف الصعبة للغاية، مشددة على ضرورة دعم المؤسسة الوطنية للنفط لا تقويضها».

صراع على النفط يفضح حجم الفساد

يرى الجيش الليبي أن المؤسسة الوطنية للنفط باتت تحت سلطة تيار الإخوان الإرهابي والميليشيات، وتستخدم لأغراض سياسية وفي إطار سباق للوصول إلى السلطة، وفقًا لتصريح اللواء خالد المحجوب مدير إدارة التوجيه المعنوي.

وقد أكد الجيش الليبي رفض القيادي الإخواني خالد المشري للاتفاقية المبرمة مع نائب المجلس الرئاسي أحمد معيتيق والضغط على هذا الأخير للتراجع عن الاتفاق، وهو نفس الرفض الذي أعلنه الصديق الكبير محافظ المصرف المركزي المتهم بالتصرف في العائدات لتمويل تنظيم الإخوان الإرهابي ودعم تركيا.

ويرفض تنظيم الإخوان الإرهابي وبعض الميليشيات والتنظيمات الإرهابية وضع رقابة على أموال النفط وهو ما يعوق تمويلهم لأنشطتهم الإرهابية المشبوهة.

ومنذ أسابيع، احتدم الصراع بين رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج ووزير ماليته فرج بومطاري ومعهما رئيس المؤسسة الوطنية للنفط ومحافظ المصرف المركزي الصديق الكبير من أجل السيطرة على المؤسسات المالية وعلى إدارة إيرادات النفط.

حيث قام هؤلاء بعدة خطوات تستهدف تقزيم الكبير والحد من نفوذه، من بينها تكليف السراج وزير ماليته بتعيين مجلس

> أدانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التهديدات الأخيرة التي وجّهتها «جماعات مسلحة» ضد المؤسسة الوطنية للنفط وشركة البريقة لتسويق النفط التابعة لها.

إدارة جديد في المصرف الليبي الخارجي، وإقالة مصطفى المانع، وهو أبرز قيادي إخواني وأحد أذرع الصديق الكبير الأقوياء من منصبه في المؤسسة الليبية للاستثمار، وتعيين رئيس مكتبه السابق يوسف المبروك نائبا لهذه المؤسسة، وذلك بمساعدة مصطفى صنع الله الذي قام بتجميد أموال النفط وحجبها عن المصرف المركزي.

وفضح هذا الصراع، عمليات فساد كبرى وتلاعبا بأموال النفط، حيث اتهم مصطفى صنع الله الصديق الكبير بإهدار 186 مليار دولار من مبيعات النفط ومشتقاته، وصرفها على أطراف معينة وفي مناطق محدودة من أجل مصالحه الخاصة وإنشاء مراكز قوّة، وذلك في إشارة إلى قيادات تنظيم الإخوان ورجال أعمال مدينة مصراتة، بينما اتهم الصديق الكبير مصطفى صنع الله بإخفاء نحو 3,2 مليار دولار من إيرادات النفط وعدم إيداعها في حسابات المصرف المركزي.

وللمرة الأولى خرج رئيس المؤسسة الوطنية عن هدوئه، ووجّه اتهامات صريحة لرئيس المصرف المركزي، دون ذكر اسمه، بصرف عائدات النفط الليبي على من سماهم بـ«القطط السمان» و«الديناصورات والوحوش»، وسط صمت حكومة الوفاق التي ينتمي إليها الطرفان، وتخوفات من اقتصاديين وسياسيين من تأثير هذه المعركة على تراجع الاقتصاد الليبي.

وزاد صنع الله من توجيه الانتقادات اللاذعة للمصرف المركزي، بالقول إنه «يتعامل مع مؤسسة النفط على أنها بقرة حلوب، يمنحون حليبها لفئة معينة من أجل تحقيق مكاسب وإنشاء مراكز قوى. لكن هذا العبث لن يستمر»، مطالباً المصرف بـ«لشفافية وكشف حساب عن أموال النفط، التي تلقاها خلال السنوات الماضية».

وفي أواخر نوفمبر ،أعلنت الحكومة الليبية المؤقتة ، دعمها لقرار المؤسسة الوطنية للنفط تجميد إيرادات مبيعات النفط في حسابات المصرف الليبي الخارجي، وقف تحويلها إلى المصرف المركزي، إلى حين إيجاد آلية تضمن توزيعا عادلا لهذه الأموال.

> أعلنت الحكومة الليبية المؤقتة ، دعمها لقرار المؤسسة الوطنية للنفط تجميد إيرادات مبيعات النفط في حسابات المصرف الليبي الخارجي، وقف تحويلها إلى المصرف المركزي، إلى حين إيجاد آلية تضمن توزيعا عادلا.

وقالت الحكومة في بيان «إنها تابعت عن كثب الكلمة التي وجهها رئيس المؤسسة الوطنية للنفط بطرابلس مصطفى صنع الله، والتي أفصح خلالها عن حجم الفساد الذي يشوب عمل مصرف ليبيا المركزي برئاسة الصديق الكبير، تشدد الحكومة على ضرورة احتفاظ المؤسسة الوطنية للنفط بعوائد النفط في حسابها لدى مصرف ليبيا الخارجي لحين إيجاد آلية تضمن توزيع عادل له».

وتابعت أن سبب تردي أوضاع المواطن الليبي هو غياب الشفافية في إنفاق المصرف المركزي لأموال النفط خلال الفترة الماضية، بل إثراء البعض على حساب الآخر من خلال الاعتمادات الوهمية والمضاربة بسعر صرف النقد الأجنبي غير الموحد.

ويأتي ذلك في وقت تواجه فيه ليبيا أزمة مالية بسبب تفاقم عجز الموازنة وتلاشي إيرادات النفط التي إذا استمر غيابها فقد يؤدي ذلك إلى استنزاف احتياطي النقد الأجنبي، خصوصا مع عدم قدرة الحكومات الانتقالية على تحصيل الرسوم السيادية، كالضرائب على الأنشطة الاقتصادية المختلفة والبضائع المستوردة.

ويؤكد المصرف المركزي ، أن الإيرادات النفطية وحدها حققت عجزا مقداره 2,599 مليار دينار، حيث كانت الإيرادات المقدرة حسب الترتيبات المالية 5 مليارات، في حين كانت الإيرادات الفعلية 2,4 مليار، مضيفا أن إجمالي النفقات الفعلية بلغ 26,788 مليار، وكانت النفقات المقدرة 32,084 مليار، بعجز 5,296 مليار دينار.

وقالت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «إسكوا»، في تقرير لها ، إنّ الكلفة الإجمالية للصراع في ليبيا منذ اندلاعه في عام 2011 حتى اليوم تقدر بنحو 783 مليار دينار ليبي (حوالي 576 مليار دولار وفقاً لسعر الصرف الرسمي).

وأشار التقرير الصادر بعنوان «الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا»، إلى أن الخسائر ستزيد بنحو 462 مليار دولار، إذا استمر الصراع حتى عام 2025، ما يرفع إجمالي الخسائر منذ اندلاع الأزمة الليبية إلى نحو تريليون و38 مليار دولار.

ولفت إلى أن الصراع أدى إلى انكماش حاد في الاقتصاد الليبي، فانخفض الناتج المحلّي الإجمالي وتراجعت معدلات الاستثمار، كما تقلّص الاستهلاك بسبب عودة العمال الأجانب إلى بلدانهم الأصلية وتراجع دخل المواطنين الليبيين.

وتباطأت التجارة الخارجية نتيجة انخفاض كبير في صادرات بعض المنتجات الرئيسية كالنفط، ولكن الأثر كان أشد على الواردات لتقلّص قطاعي التشييد والبناء، وفق التقرير.

وأضاف أن هناك عوامل أدت إلى تفاقم الخسائر الاقتصادية، مثل تدمير الأصول الرأسمالية في قطاعات كالقطاع النفطي والبناء والزراعة والتصنيع، وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتحويل الموارد عن الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية إلى الإنفاق العسكري.

وقال طارق العلمي، المشرف على فريق إعداد التقرير بـ«إسكوا»: «يتطلب السلام في ليبيا وضع خطة لإعادة البناء والإنعاش تقوم على حوكمة اقتصادية فعالة وشفافة وإعادة تأهيل للقطاعات المتضررة من الصراع»، داعياً إلى تعزيز النمو والاستثمار من خلال برامج إعادة إعمار طارئة قصيرة المدى وإصلاح للمؤسسات على المدى الأبعد.

الجراري

تعديل سعر صرف الدينار سيزيد من معاناة المواطن

تقرير/سوزان الغيطاني

أكد رئيس الغرفة الاقتصادية الليبية المصرية المشتركة للتجارة والصناعة إبراهيم الجراري، أن قرار مصرف ليبيا المركزي تعديل سعر صرف الدينار ليكون 4,48 دينار للدولار الأميركي مخيب للآمال محذرا في مقابلة مع صحيفة المرصد من تداعيات القرار الذي يزيد من معاناة المواطن فى الحصول على المواد الغذائية الأساسية والدوائية وكذلك ارتفاع الأسعار فيما سيستفيد من القرار دواعش المال العام الذين سرقوا الأموال المنهوبة والملشيات وأصحاب الاعتمادات من الشركات الوهمية

** كيف تابعت قرار المصرف المركزي توحيد سعر الصرف؟

تابعت القرار بخيبة أمل حيث كنا نترقب عن كثب صدور قرار يرفع المعاناه عن المواطن وللأسف حدث العكس.

** ما هي تداعيات توحيد سعر صرف الدينار؟

التداعيات عديدة منها زيادة معاناة المواطن فى الحصول على المواد الغذائية الأساسية والدوائية. وكذلك ارتفاع الأسعار وكذلك بطاقات أرباب الأسر التى أصبح من الحصول عليها بالسعر الجديد .

** برأيك من المستفيد ومن المتضرر من العملية؟

المستفيدون هم دواعش المال العام الذين سرقوا الأموال المنهوبة والملشيات وأصحاب الاعتمادات من الشركات الوهمية أما المتضررون فهم المواطنون الكادحون أصحاب الحق فى الوطن والبترول من خيرات بلادهم التى انعم الله عليهم بها وكذلك المرضى والجرحى اللذين يستحقون العلاج بالخارج.

** هل يعزز سعر الصرف الجديد الاقتصاد ويزيد القوة الشرائية الفعلية للدينار الليبي؟

لا يعزز سعرف الصرف الجديد الاقتصاد ولايزيد القوة الشرائية للدينار بل سوف يتدهور سعر الدينار أمام العملات الأجنبية.

** هل هذا هو ما كان يحتاجه الاقتصاد الليبي أم أن هناك خطوات أخرى يفترض أن تسبق هذا الإجراء؟

كان من المفترض أولا عرض سعر الصرف على مجلس النواب الشرعى وهو الذى يقرر السياسة والاقتصاد للدولة.

> المستفيدون هم دواعش المال العام الذين سرقوا الأموال المنهوبة والملشيات وأصحاب الاعتمادات من الشركات الوهمية أما المتضررون فهم المواطنون الكادحون.

** ما مدى صحة الرأي الذي يقول إن هذا الإجراء سيزيد الفقير فقرا وسيسحق الطبقة المتوسطة؟

نعم هذا القرار سيزيد الفقير فقرا وسيسحق الطبقة المتوسطة وسيجعل أكثر من 2 مليون مواطن ليبى تحت خط الفقر.

** ما هي الخطوة القادمة المتوقعة بعد توحيد سعر صرف الدينار؟

في الحقيقة لا توجد خطة قادمة بعد هذا القرار المجحف إلا أننا سوف نطالب بوقفة احتجاجية ومقاطعة التعامل مع المصارف بهذا السعر حتى يسقط محافظ مصرف ليبيا المركزي «طرابلس» الصديق الكبير خاصة وأن الوضع الاقتصادي للبلاد سئ فالمصارف لاتوجد بها سيولة ولاتقدم خدمة للمواطن وسعر الدولار 4:48 لذلك فإن الإغلاق أفضل.

** هل تخفيض سعر الصرف الرسمي للدينار يعني دفع مبلغ أكبر لشراء الدولار أو أي عملة أجنبية أخرى؟

نعم فتخفيض سعر صرف الدينار يعنى دفع مبلغ أكبر لتغطية العجز والدين المحلى على الحكومات المتعاقبة.

** تعديل سعر الصرف يعني ضرورة إعادة تقييم الأصول النقدية للعملة الأجنبية كما أنه سيزيد من حجم الإنفاق بالموازنة الحكومية القادمة.. ما الطرق لمعالجة هذه المشكلة؟

تعديل سعر الصرف الحالي سوف يؤدي إلى إعادة النظر في جميع البنود الخاصة بالموازنة العامة.

** برأيك لماذا لم يوضح المصرف المركزي للشعب خطته لتعديل سعر الصرف ؟

السبب هو الخوف من اكتشاف الحقيقة بشأن الأموال المنهوبة والسرقات وصرف الأموال على الملشيات والمرتزقة

** برأيك هل تنجح الاصلاحات في إنقاذ الاقتصاد؟

لاتنجح الإصلاحات فى إنقاذ الاقتصاد طالما هناك أيادى خارجية مثل تركيا والملشيات التى تتحكم فى قرارات المصرف المركزى وانتهاك سيادة الدولة الليبية.

** كان من المفترض أولا عرض سعر الصرف على مجلس النواب الشرعى وهو الذى يقرر السياسة والاقتصاد للدولة.

** لا توجد خطة قادمة بعد هذا القرار المجحف إلا أننا سوف نطالب بوقفة احتجاجية ومقاطعة التعامل مع المصارف بهذا السعر حتى يسقط محافظ مصرف ليبيا المركزي «طرابلس» الصديق الكبير.

منير عصر

نستهجن المساس بالدينار أو إضعاف قوته

حوار/ همسة يونس

أكد وزير الاقتصاد بالحكومة الليبية «المؤقتة» منير عصر، أن الوضع الاقتصادي في ليبيا يشهد حالة من التخبط والعشوائية. وأوضح عصر أن السبب في هذا الوضع الاقتصادي المتردي هو هيمنة المصرف المركزي على السياسة التجارية، وعدم وجود سياسة نقدية حقيقية، وكذلك عدم وجود سياسة مالية مما نتج عنه عدم القدرة على وضع سياسة تجارية واستثمارية في البلاد.

ولمزيد من التفاصيل حول الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وسبل حلحلة أزمتها، وملف توحيد سعر الصرف، وكذلك الإصلاحات الاقتصادية، كان لـ "بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع وزير الاقتصاد بالحكومة الليبية «المؤقتة» منير عصر، وإلى نص الحوار:

** بداية .. كيف تقيم الوضع الاقتصادي في البلاد؟

ليس سرا على أحد أن الوضع الاقتصادي في ليبيا يشهد حالة من التخبط والعشوائية وذلك نتيجة لهيمنة المصرف المركزي على السياسة التجارية، وعدم وجود سياسة نقدية حقيقية، وكذلك عدم وجود سياسة مالية مما نتج عنه عدم القدرة على وضع سياسة تجارية واستثمارية في البلاد.

** من وجهة نظرك.. هل ينجح المسار الاقتصادي في توحيد مؤسسات الدولة؟

حقيقة لا يوجد مسار اقتصادي بالأساس أو مسار اقتصادي بمعنى الكلمة، كل ما هناك هو مجرد شخصنة للمؤسسات الاقتصادية، والمشكلة تتمثل فيمن يقود هذه المؤسسات، اما المسار الصحيح فهو بناء مجلس للسياسات يتضمن السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية والاستثمارية، ولكن اليوم أصبح قطاع استخراج النفط هو من يتحكم.

** برأيك.. توحيد سعر الصرف خطوة نحو الاصلاح أم مزيد المعاناة للمواطن؟

بالنسبة لتوحيد سعر الصرف نحن نستهجن أن يتم المساس بالدينار وإضعاف قوته، لقد مس القرار الأخير بالدينار وتحول من قوته 3,33 دولار إلى 0,70 سنت، واليوم أصبح قوته 0,22 سنت، وهذا سوف ينعكس على الدخول والمدخرات وسوف يسبب تضخم مما يجعل الدينار مستباح لجولات قادمة، وكنا نتمنى أن تكون المعالجة من خلال الدولار

** الوضع الاقتصادي في ليبيا يشهد حالة من التخبط والعشوائية.

** نستهجن المساس بالدينار أو إضعاف قوته.

** الاصلاح الاقتصادي يحتاج إلى خطة شاملة.

الجمركي ومن المنبع وربما كنا نبارك حتى الضريبة على النقد المتغيرة، اما استباحة الدينار فهذا ما ستفصح عنه الأيام، قد يهلل البعض بالمدى القريب ولكن على المدى المتوسط والبعيد سيكون كارثي.

** برأيك.. هل يكون توحيد سعر الصرف خطوة نحو توحيد المصرف المركزي؟

توحيد المركزي ليس سببه سعر الصرف، والا كان ذلك قبل ضريبة النقد كان السعر موحد وبعد ضريبة النقد كان السعر موحد حيث مركزي بنغازي لا يملك سعر أخر، خلافات المركزي تتمثل في عدم وجود جسم تشريعي قادر على فرض السيطرة على المصرف المركزي.

** إلى أي مدى يمكن أن تنجح الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق أهدافها بالبلاد؟

لا يوجد برنامج اصلاح اقتصادي كل ماهناك هو محاولة محاسبية لترميم مؤسسة النقدية، الاصلاح الاقتصادي يحتاج لخطة شاملة تضم السلطات التشريعية وما ينتج عنها من قوانين تواكب التحول ومواكبة العالم وسلطة تنفيذية موحدة لها خطط خماسية وعشرية وعشرينية وخمسينية ويحتاج لقيادة البنوك للتنمية.

** ما هي أبرز العقبات أمام الإصلاحات الاقتصادية؟

أبرز العقبات هي تغول المصرف المركزي على السلطات والملف الأمني وعدم وجود جسم تشريعي موحد .

** ما هي مقترحاتكم أو توصياتكم لحل الأزمات الاقتصادية؟

مقترحنا هو العمل من خلال دولار جمركي وبضريبة كبيرة على السلع المستفزة، والكمالية، والسيارات، والمقتنيات الفاخرة بما فيها مواد البناء الفاخرة، تفرض لصالح باقي السلع وتأخذ من المنبع مع ضرورة فتح الاعتمادات من خلال سعر البورصة العالمية ومن المصدر ووجود شركات تفتيش عالمية من التصنيع للشحن وصولا إلى المخازن لمنع التلاعب بالأسعار والمواصفات وعدم شحن السلع والتأكد من وصولها للمخازن.

** خلافات المركزي سببها عدم وجود جسم تشريعي في البلاد.

** أبرز العقبات أمام الإصلاحات الاقتصادية هي تغول المركزي على السلطات والملف الأمني.

كاريكاتير

محمد قجوم